الدراسة الميدانية لاستقراء وعي المرأة العراقية بحقها الانتخابي

المهندسة سوسن شياع البراك
رئيس قسم حقوق المرأة – وزارة حقوق الانسان

- إطار الدراسة :-
تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على واقع مشاركة المرأة العراقية في الانتخابات والتعرف على الأسباب والصعوبات التي تكمن وراء تغيب المرأة عن الأدوار القيادية، و التحديات التي تواجه المرأة في الوصول إلى المعرفة والمهارات الإدارية والعلمية اللازمة لنجاحها في المناصب القيادية و ممارسة أهم حقوقها السياسية (الانتخاب).
- فرضية الدراسة:-
تفترض الدراسة ان دعم مشاركة المرأة بفعالية في الحياة السياسية من خلال التشريعات المتينة وتمكينها بوصفها شريك في القرار السياسي، من خلال التمييز الايجابي المتمثل بـ (الكوتا النسائية) سيساعد في تغيير موقع المرأة اجتماعيا و اقتصاديا و سياسيا .
- الحدود الزمنية و المكانية:-
تعرضت الدراسة الى المتغيرات التي حدثت في العراق بتأثير تفعيل النوع الاجتماعي و انعكاساته على العملية الانتخابية في العراق من خلال التمييز الايجابي في قانون الانتخابات و تحديد نسبة الكوتة النسوية ، مع إجراء مقارنة مع نتائج انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة إلي جرت في ٣١/ ٢٠٠٩/١ . وأعتمدت بذلك على إستهداف النساء في المؤسسات الحكومية لسهولة الإتصال بأكبر عدد ممكن من الشرائح المتمتعة بالأهلية لممارسة حقوقها السياسية في الترشيح والإنتخاب .
-الأساليب المستخدمة في التحليل:-
اعتمدت الدراسة على الأسلوب التحليلي للأرقام و المعطيات و المعلومات المتوفرة .

المقدمة

لقد كانت و لازالت المشاركة السياسية للمرأة ونسبة تمثيلها في مواقع صنع القرار، من أهم المؤشرات الدالة على تطور مكانتها – بحسب المعايير التنموية- في أي بلد من البلدان . و على الرغم من وجود تقدم ملحوظ في مشاركتها في المجالات المختلفة داخل المجتمع و منها المجال العام وخاصة القطاع الحكومي وتزايد قوة تأثيرها في سياسات العمل المحلية ، فضلا عن نجاح قلة منهن في الارتقاء إلى المناصب العليا والقيادية .

و في ظل ذلك نجد إن المرأة العراقية قد طالبت بالمساواة بينها و بين الرجل في الحقوق ، ولكن برز أمامها تحدي كبير عند المطالبة بتحقيق المساواة السياسية بينهما من ضمنها المناداة بحقها في الترشيح و الانتخاب و التي تعد من الحقوق المقرة دوليا ووطنيا للمرأة حيث ضمنها الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ في المادة (٤٩ / رابعا) التي نصت على :- ((يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب)) بما يشكل إشارة واضحة إلى ان الدولة تعتمد أساس تشجيع المشاركة السياسية للمرأة، و هذا بدوره يعطي دافعا للقيادات النسائية لشغل هذه المقاعد حتى و إن رافقها الكثير من المصاعب و المشكلات .

و نرى انه من الضروري تحليل العملية الانتخابية في العراق بكل معطياتها لتحديد موقع المرأة فيها للوقوف على حيثيات تمتعها بحقها في الترشيح و الانتخاب ،من هنا جاءت هذه الدراسة لاستقراء وعي المرأة وأسلوبها في منح صوتها عند اختيار الكيان المرشح والمعايير التي تعتمدها في ممارسة حقوقها الدستورية ،ومدى علاقتها بالمؤثرات المجتمعية على مختلف الأصعدة . و قد أجريت الدراسة الميدانية هذه خلال مرحلة انتقالية مهمة وهي مرحلة انتخاب المجالس المحلية لغرض الوقوف على النتائج ومقارنتها بمخرجات الدراسة، وتحديد النقاط المهمة التي يتم الانطلاق من خلالها لأعداد المرأة في خوض التجربة السياسية المقبلة المتمثلة بانتخاب مجلس النواب لعم ٢٠١٠ .

الفصل الأول

اولا: عيـــنة الدراسة :--

أستهدفت الدراسة (٤٠٠) أمرأة من مختلف شرائح المجتمع وفئاته (العمرية والعلمية والمهنية والأجتماعية)حيث يمثلن المجتمع النسوي العراقي وبالتفاصيل التالية :

١- الفئة العمرية / أستهدفت النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين (١٨- ٦٠ سنة فأكثر) سنة وعلى النحو التالي :-

الفئة العمرية	العدد	النسبة
١٨-٣٠ سنة	١٦٤	%٤١
٣١- ٤٥سنة	١٥٦	%٣٩
٤٦ سنة فأكثر	٨٠	%٢٠

جدول رقم ١

٢- التحصيل الدراسي / ويعتبر المعيار الأساس لقياس درجة الوعي السياسي للمرأة.. حيث كانت الفئة الأولى (حملة شهادة الدبلوم والبكالوريوس والعليا) الأكثر استهدافا بالمسح من بين الفئات الدراسية ،تليها الفئة الثانية (حملة شهادة المتوسطة والإعدادية) ثم الفئة الثالثة (مؤهل الابتدائية والأمية) وهي الأقل استهدافا وفق هذا المعيار لكونها المستهدفة الأكبر أصلا ببرنامج

ومشروع التنمية المقرر البدء به بسبب ضعف وعيها السياسي بداهة وكما يلي :

المرحلة الدراسية	العدد	النسبة
دبلوم- بكالوريوس- شهادة عليا	٢٤٨	%٦٢
متوسطة- إعدادية	٩٦	%٢٤
أمية- ابتدائية	٥٦	%١٤

جدول رقم ٢

٣- المهنة / بلغ عدد النساء المستهدفات من الموظفات والطالبات (٣٦٩) امرأة وتشكل الفئة الأولى (طالبات وموظفات)النسبة الأكبر لكونها الفئة الأكثر انفتاحا على المجتمع وتعتبر الساحة السياسية مفتوحة أمامها نسبيا لممارسة هذا الحق وبالتالي فأن تأشير أي تناسب عكسي بين درجة وعيها ووظيفتها يؤشر لدينا خللا جوهريا في مسيرة المرأة التنموية وكما يلي :

المهنة	العدد	النسبة
موظفة	٣٢٤	%٨١
طالبة	٤٥	%١١
ربة بيت	٣١	%٨

جدول رقم ٣

<u>ثانيا :توزيع عينات الدراسة:-</u>

تم اختيار مؤسسات مختلفة ومناطق غنية بشرائح متنوعة من النساء و كما مبين أدناه :-

١- وزار الكهرباء : استهدفت النساء من الموظفات والعاملات للحصول على عدد مناسب من معيار المهنة
٢- وزارة البلديات والأشغال العامة : كذا
٣- وزارة التجارة - الشركة العامة للمواد الغذائية : كذا
٤- مستشفى اليرموك العامة : كذا.. كما أستهدف أكبر عدد من العاملات وغير المتعلمات لتوفر هذه الشريحة في المستشفى .
٥- كلية التراث الجامعة لاستهداف فئة الطلبة من ذوي التوجه الأدبي ممن يتوفر فيهن شرط بلوغ سن الرشد وكذللك الكادر التدريسي كفئة متقدمة علميا والكادرالأداري والخدمي .
٦- المعهد الطبي التقني : لاستهداف فئة الطلبة من ذوي التوجه العلمي ممن يتوفر فيهم شرط بلوغ سن الرشد لممارسة حق الأنتخاب وكذلك الكادر التدريسي كفئة متقدمة دراسيا كما أستهدف الكادر الخدمي من النساء وبذلك تم تغطية عدد مناسب من الفئات العمرية والثقافية والأجتماعية.
٧- المجلس البلدي لناحية عكركوف : لأستهداف المرأة الريفية والأمية .

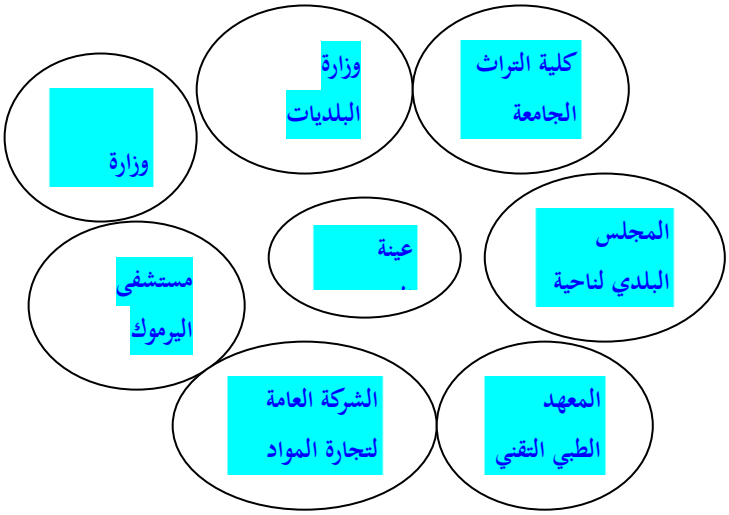

ثالثا :تصنيف عينات الدراسة:-

تم تصنيف المستهدفات الى فئات عددية(معيارالتحصيل الدراسي / ٣ فئات ومعيار المهنة /٢ فئة) اعتمادا على أساس وجود تقارب في الوعي بين فئات كل معيار ليسهل علينا استهداف مكنونات هذا الوعي ، كما تعمدنا التباين الملحوظ بين اعداد تلك الفئات حسب الحاجة الى تحليلها وتقديرأهمية تأثيرها في المجتمع مما يستلزم تسليط الضوء عليها أكثر من سواها .. وهكذا.. ولا يعتمد هذا البحث أسلوب المقارنة بين هذه الفئة أو تلك كأساس لها خاصة مع عدم أستهداف الفئات بأعداد متساوية وأنما لتقييم مستوى وعي كل فئة على حدة ليتم رصد مواطن الضعف والقوة في مجال الوعي السياسي لكل فئة بغية التوصل الى سبل وبرامج لأنعاش هذا الوعي .

١ـ الفئات المستهدفة وفق معيار التحصيل الدراسي :-

ـ الفئة الأولى : حملة شهادة(الدبلوم ، البكالوريوس، شهادةعليا) ويبلغ عدد المستهدفات (٢٤٨) أمرأة .

ـ الفئة الثانية : خريجي المرحلة (المتوسطة و الأعدادية) ويبلغ عدد المستهدفات (٩٦) أمرأة .

ـ الفئة الثالثة : (الأمية ومؤهل الأبتدائية) ويبلغ عدد المستهدفات (٥٦) أمرأة .

أن الأختلاف بين الأعداد المؤشرة أزاء كل فئة مقصود كما نوه عنه ولذلك فأن المقارنة العلمية بين النسب غير واردة وأن تطابقت أو تقاربت خاصة وانها ليست الهدف من البحث ولكن يمكن مقارنتها جدليا كما سيتبين أثناء التحليل .كما يعتبر التحصيل الدراسي المعيار الأساس ومن خلاله يمكننا تقييم مستوى وعي المرأة السياسي لأن التعليم يمثل وسيلة لدعم المرأة في توسيع أفاقها العامة ومن ضمنها الأفق السياسي وعليه في حالة الوصول الى نتيجة عكسية ما بين نسبة التعلم ونسبة الوعي السياسي (أذا ما كانت الأختيارات تبتعد عن الأختيار المثالي) يؤشر لدينا وجود خلل جوهري في مسيرة المرأة التنموية ..وهكذا

٢- الفئات المستهدفة وفق معيار المهنة :-

- الفئة الأولى : (طالبة وموظفة) بعدد (٣٦٩) مستهدفة حيث تم أعتبار الطالبة والموظفة ضمن فئة واحدة وفق هذا المعيار أستنادا الى فكرة أندماج المرأة في المجتمع وأطلاعها على المعطيات المختلفة التي تظهر على الساحة وتأثرها بها .. وتم تغطية أكبر عدد من هذه الفئه لأهمية قياس درجة وعي المرأة لهذه الشريحة التي من المفترض أن تكون أعلى من غيرها ، وعلى الغالب يلتقي معياري التحصيل العلمي والمهنة في شخص واحد مما يساعد على تعزيز النتائج المتحصلة .

- الفئة الثانية :(ربة بيت) بعدد (٣١) مستهدفة

ان معيار المهنة سيتم تحليله لأعتبارات تتعلق بالتأثيرات الخارجية المؤثرة بالمرأة سلبا وأيجابا لكونها قريبة أو على تماس مع الشارع السياسي .

رابعا : اداة الدراسة:-

تم توزيع استبيان خاص على ضوء اهداف الدراسة اشتمل على اثني عشر سؤالا تضمنت الاتي :-

الجزء الاول/ يتضمن الاسئلة الخمسة الاولى المتعلقة بالخصائص الاجتماعية و الاقتصادية و الديمغرافية (الجنس ، الحالة الزوجية ، المستوى التعليمي ، المهنة) .

الجزء الثاني/ خاص بمدى ايمان المرأة العراقية بضرورة المشاركة السياسية للمرأة خاصة القيام بدورها في الانتخاب.

الجزء الثالث / خاص بالمعيار الذي تعتمده المستهدفات في أنتخاب من يمثلهن (ناخبة).

الجزء الرابع / خاص بأستعداد المرأة العراقية لممارسة دورها السياسي في الترشيح (مرشحة)

الجزء الخامس / مدى ايمان المرأة البرلمانية لايصال صوت النساء و المطالبة بالحقوق.

الجزء السادس/ خاص بالكوتة و مدى اهميتها في حصول المرأة على مقعد نيابي في البرلمان ومدى امكانية فوزها بالانتخابات في حال تمثيلها خارج الكوتة المقررة .

الجزء السابع/ خاص بتوقعات النساء حول مستقبل المرأة المرشحة في الدورة الأنتخابية المقبلة .

الفصل الثاني

أولا : دور المرأة كناخبة ومدى أيمان المرأة بضرورة المشاركة في الانتخابات

السؤال السادس: هل تؤمنين بضرورة المشاركة في الانتخابات؟؟؟؟

تباينت النسب للفئات المختلفة بين من تفضل المشاركة ومن ترفضها وحسب ما يشير إليه الشكل التالي:-

المعيار	الفئة	نعم	لا	المجموع
الدراسي: نعم: ٦٨,٢ % لا: ٣١,٨%	الأولى	٧١,٧%	٢٨,٢%:.	٩٩,٩%
	الثانية	٧٧,٦%	٢٢,٣ %	٩٩,٩%
	الثالثة	٤٠%	٦٠%	١٠٠%
المهنة نعم: ٦٥,٧% لا :٣٤,٣ %	الأولي	٧٢%	٢٨%	١٠٠%
	الثانية	٢٩%	٧٠,٩%	٩٩,٩%

جدول رقم ٤

ملاحظة / أن عدم الوصول الى نسبة ١٠٠% بسبب إهمال عدد قليل من الاستمارات التي لا تحوي إجابة على السؤال أو تتضمن أجوبة متناقضة .

النتائج :

يلاحظ من الجدول رقم ٤ ، انه بالنسبة للمعيار الدراسي فأن نسبة من تؤمن بالمشاركة تتجاوز ضعف نسبة من لا تؤمن بها وكما موضح في الشكل أعلاه وهذه النسبة لا تدعو إلى التفاؤل لأن الاستعداد للاقتراع والتوجه إليه من قبل الشريحة المثقفة والمتعلمة من المفترض أن يصل إلى أعلى النسب خاصة وأن عملية منح الصوت لا تشكل عبئا ماديا ولا تستهلك الجهد والوقت اللذين قد يمنعا المشاركة وبذلك فأن الخلل يكمن في القناعات التي شكلتها التعقيدات المحيطة بالناخبة و التي بدورها لا تتمتع بمقومات مواجهة وتحدي تلك التعقيدات .

فيتضح لنا من خلال النسب الموضحة أن النسبة الأكبر من الفئة الأولى والثانية لهذا المعيار (ذوات التعليم المتقدم والمتوسط) يفضلن المشاركة كناخبات على العكس مما جنحت إليه النسبة الأكبر من الفئة الثالثة (ابتدائية وأمية) بأن لا ضرورة لمشاركتها في الانتخابات ،وهذه النتائج تتفق مع مستوى ثقافة وتعليم تلك الفئات ورغم أعتبارالمرأة المتعلمة والمثقفة من فئتي المعيار الدراسي مدركة لأهمية مشاركتها كناخبة ولكن لم يكن لها الاستعداد لممارسة هذا الدور ١٠٠% بل وصل إلى ٧١,٧% و٧٧,٦% على التوالي مما يقودنا الى ذات التنويه في مطلع هذه الفقرة ويدل على أن هناك مؤثرات خارجية تضعف من أيمان المرأة وأرادتها في استخدام حقها السياسي لغرض المساهمة في التغيير..أما معيار المهنة فأن نتائج الفئة الأولى منه (الموظفات والطالبات) لا تختلف عن نتائج الفئة الأولى للمعيار العلمي حيث تفضل النسبة الأكبر منهن المشاركة في الانتخابات ولكن كان للفئة الثانية (ربات البيوت) رأيا آخرا فقد اتجهت النسبة الأكبر منهن إلى عدم الأيمان بضرورة المشاركة .. وتلك النتيجة إن دلت على شئ فأنها تعني أن الوعي

السياسي للمرأة العاملة والطالبة بمستوى وعي الفئة المتعلمة وذلك بفعل اندماجها بالمجتمع واتصالها بقنواته المختلفة التي تؤثر وتتأثر بها إضافة إلى المستوى العلمي المتقدم والمتوسط لأغلبهن كما تأرجحت النسب بين الاختيارات المحددة لهذا السؤال وفقا لما يلي :

بالنسبة للأجابة بنعم :

المعطيات : كانت إجابات هذا السؤال ممثلة بالنسب المبينة في الجدول ادناه :-

المعيار		الاختيارات		
	الفئة	لان المرأة نصف المجتمع و شريك للرجل	لان غياب المرأة يضعف بناء المجتمع الديمقراطي	لان الحزب الذي تنتمين إليه يفرض المشاركة و التثقيف للقائمة الخاصة به
التحصيل الدراسي				
	الاولى	٦٧.٣%	٣١.٧%	١%
	الثانية	٨٦.٣%	١٣.٦%	لايوجد
	الثالثة	٦٨.١%	٢٢.٧%	٩%
المهنة	الاولى	٧٢%	٢٧.٢%	٨%
	الثانية	٧٧.٧%	لا يوجد	٢٢.٢%

جدول رقم ٥

ملاحظة:- يعتبر الأجابة المثالية في تقييم درجة الوعي و يقع ضمن الإجابة بـ (نعم - لأن غياب المرأة عن مركز القرار يضعف بناء المجتمع الديمقراطي)

النتائج :

تمثلت معطيات المحور الأول الخاص بـ (مدى إيمان المرأة العراقية بضرورة المشاركة السياسية للمرأة وخاصة القيام بدورها في الانتخاب) و حسب الجدول رقم ٥، بتراوح نسب الإيمان بالمشاركة ما بين (٦٨ – ٦٥%) ، ونسب عدم الإيمان بها ما بين (٣١- ٣٤%) فيما بين معياري الدراسة والمهنة ، ونستنتج من هذه الأرقام بأن للتحصيل الدراسي أو المستوى الثقافي دورا في نمو إدراك المرأة بالحياة السياسية واستعدادها للمشاركة فيها وهو دورا نسبيا وليس مثاليا لعدم ارتفاع النسب بمستوى الطموح ولكن ما يحرك هذا الإدراك لا يدعو إلى التفاؤل لأن الدافع للمشاركة كان من وحي إحساسها بضرورة المساواة بينها وبين الرجل ولم ينجم عن وعيها بضرورة وجودها في مراكز القرار ولأن غيابها سوف يضعف بناء المجتمع الديمقراطي والذي تكون المساواة أحد أهم أسسه بمعنى أن المرأة لا تؤمن بطاقتها في البناء بل تود أن تستهلك وتمارس حقها الإنساني في مواجهة الرجل وقد تكون مقلدة لصوت عالمي يدعو الى المساواة ولا تقصد تبني ذلك المبدأ عندما اختارت المستهدفات المساواة دافعا لتوجههن نحو صناديق الاقتراع .

بالنسبة للأجابة بـ لا:

المعطيات :

المعيار	الفئة	لعدم وجود من يمثلها	لعدم نزاهة الأنتخابات	لأن الرجل هو المسؤول	لأن الأحزاب مسيطرة	لخطورة الوضع الأمني
الدراسي	الأولي	%٣٧	%٣١	%١١,٩	%١٤,٩	%٤,٤
	الثانية	% ٣٦,٨	%٢٦,٣	%٢٦,٣	%١٠,٥	لا يوجد
	الثالثة	%١٨	%٣٦,٣	%٣٦,٣	%٩	لا يوجد
المهنة	الأولى	%٣٦	%٢٨,٨	%١٠,٣	%١٥,٤	%٣
	الثانية	%١٣,٦	%٤٥,٤	%٤٠,٩	لا يوجد	لا يوجد

جدول رقم ٦

النتائج:

يلاحظ من الجدول رقم (٦) ،بان أهم سبب من أسباب عزوف النساء عن المشاركة كناخبات تعود الى عدم أيمانهن بما تتضمنه الساحة السياسية لعدم وجود من يمثلهن ويحقق طموحهن وكذلك لاعتقادهن بأن الانتخابات شكلية وغير نزيهة حيث بلغت نسبة الاختيار بحدود ٣٧% بالنسبة لمعظم الفئات من معيار التحصيل الدراسي و المهنة ، و هذا يدل على وجود الوعي و الإدراك للمرأة المتعلمة بأهمية و ضرورة ممارسة حق المشاركة . و لكن تعترضها مؤثرات خارجية تلمسها من خلال المراقبة عن بعد لما يحصل ويؤثر عليها سلبا مؤديا الى أبتعاد نسبة كبيرة منهن عن ممارسة دورها في الأنتخابات ،مما يدل على سوداوية النظرة نحو الواقع الحالي للحياة السياسية في البلد.

و يلاحظ أيضا إن النسبة الأكبر (٣٦ – ٤٠) % من الفئة الأخيرة من كلا المعيارين (الأمية والأبتدائية وربات البيوت) تتجه نحو الابتعاد عن منح صوتها لأن ممارسة هذا الدور من مسؤولية الرجل هذه نتيجة طبيعية بسبب محدودية أهتمام هذه الفئة بأهمية دورها في الحياة السياسية أضافة الى ضعف المستوى العلمي لأغلبهن وأنحسار دورهن في الحياة على الأعتناء بالأسرة ومقتضيات الحياة و خضوعها للأعراف و التقاليد التي تمنح الرجل وصاية كاملة على المرأة .

ثانيا : المعاييرالتي تستند عليها المرأة عند أختيار من يمثلها:-

السؤال السابع : انا انتخب ...

المعطيات :

المعيار	انا انتخب		
	من اعتقد انه اهل لايصال صوتي	من ينصحني به الاخرون من يتكرر اسمه على مسامعي	اسم اي امراة مرشحة دون اي اعتبار
التحصيل الدراسي			
الفئة الاولى	٩٠.٥%	٥%	٤.٥%
الفئة الثانية	٨٤.٥%	٨.٥%	٦%
الفئة الثالثة	٥٨%	٣٢.٧%	٧.٢%
المهنة			
الفئة الاولى	٨٨.٣%	٦.٩%	٤.٦%
الفئة الثانية	٤١.٩%	٤٨.٣%	٩.٦%

جدول رقم ٧

النتائج:-

يتضح من الجدول رقم (٧) ، بالنسبة للمعايير التي تستند عليها المرأة عند اختيار من يمثلها ، فان النسبة الاكبرمن العينة و التي تراوحت ما بين (٨٨-٩٠%) تفضل انتخاب من تعتقد انه اهلا لإيصال صوتها وهي نسبة عالية وتركزت في الفئة المتعلمة والمثقفة وهذا مؤشر على ان المرأة تملك مساحة ذهنية من القدرة على التمييز والاختيار، أما نسبة من تنتخب دون أسس معينة كأن تؤشر على الاسم الذي يتكرر على مسامعها أو من ينصحها به الآخرون فقد تراوحت ما بين (٣٢- ٤٨%) وتركزت في شرائح ربات البيوت والعاملات البسيطات والأميات وهذه نتيجة بديهية. وقد تميزت نسب منح المرأة صوتها لامرأة مثلها دون الاعتبارات الأخرى وفق الإجابة (أسم أي امرأة مرشحة دون أي اعتبار آخر) و اتسم بالضآلة لكافة الفئات وتراوحت ما بين (٤-٩%) مما يدل على عدم ميل المرأة إلى انتخاب امرأة مثلها.. أي أن النساء عموما لا يملكن الثقة بإمكانيتهن على تولي المناصب وصناعة القرار ومما ساعد على ذلك عدم بروز قياديات بمستوى يمكن معه إنعاش الأمل والثقة لدى النساء حول أمكانية المرأة على اتخاذ دورا ايجابيا على الصعيد السياسي.. ومما يلفت الانتباه الى أن النسبة الأعلى في اختيار هذه الإجابة كانت للفئات المتأخرة من كل معيار ويعني ذلك أن المرأة عندما لا تقيم امرأة أخرى فأنها تقيس على نفسها ومن خلال منظور ذاتي .

ويعتبر التوجه سلبا بأنتخاب من (ينصحها به الآخرون) و (من يتكرر أسمه على مسامعها). حيث فضلت هذا الاختيار نسبة (٣٢ – ٤٨) % من العينة و يلاحظ إن هذا التوجه يتوافق مع انخفاض مستوى التعليم والثقافة والمهنة حيث فضلت النساء من الفئتين الأخيرتين للمعيارين العلمي والمهنة أختيار هذه الأجابة بنسب تعتبر كبيرة قياسا بسلبية الفكرة .. كما يؤخذ على باقي الفئات أن فيهن من تجنح الى الأنتخاب بهذا الأسلوب الخطر على الواقع الأنتخابي وان كانت بنسبة ضئيلة ولكن يفترض أن تكون معدومة مما يدل على عدم وصول المرأة إلى إمكانية اختيار الشخصية التي تمثلها ،كما يقودنا إلى مدى تأثير الزوج والأعلام على سلوك بعض النساء.

ثالثا / ويتضمن طموح وتفاعل النساء مع دورالمرأة كمرشحة:-

السؤال الثامن / هل ترشحين نفسك في البرلمان او المجالس المحلية اذاسنحت لك الفرصة ؟؟؟؟؟؟

المعطيات :

المعيار	الفئة	نعم	لا	المجموع
الدراسي : نعم ٣٩,١% لا ٥٦,٨%	الأولى	٤١,٦%	٥٦,٥%	٩٨%
	الثانية	٤٣%	٥٤,٦%	٩٧,٦%
	الثالثة	٢٩,٦%	٧٠,٣%	٩٩,٩%
المهنة : نعم ٢٧,٧% لا :٦٨%	الأولى	٣٩,٢ %	٥٢,٧%	٩١,٩%
	الثانية	١٩,٣%	٧٤%	٩٣,٣%

جدول رقم ٨

ملاحظة / أن عدم الوصول الى نسبة ١٠٠% بسبب اهمال عدد قليل من الأستمارات التي لا تحوي أجابة على السؤال أو تتضمن أجوبة متناقضة

النتائج :

يتضح من الجدول رقم ٨ بان استعداد المرأة العراقية لممارسة حقها السياسي في الترشيح فيما إذا سنحت لها الفرصة و الظروف المحيطة لذلك ، لا يبعث على الطمانينة،فقد تراوحت نسب الإيجاب ما بين (٢٧-٣٨%) ونسب الرفض أي عدم الاستعداد للمشاركة كمرشحة ما بين (٥٦,٨-٦٨ %) ولكلا المعيارين ، وهذا يدل على عدم اندماج المرأة بالحياة السياسية وهو مؤشر سلبي يؤطر حالة اليأس وفقدان الأمل للمرأة في إفساح المجال أمامها من قبل الرجل لممارسة حقها في الترشيح وإذا خضنا في الأسباب لوجد أن النسبة الأكبرممن بينت استعدادها على الترشيح وبنسبة (٥٥-٦٧%) منهن يكمن السبب وراء رغبتهن لإثبات وجودهن اسوة بالرجل، ثم يأتي الهدف المادي وبنسة (١٢- ٥٩%) والذي ترتفع نسبه لدى محدودي التعلم من النساء ،والجدير بالملاحظة أن الفئات المتقدمة تحوي على عينات تفكر بهذه الطريقة تستعمل حقها السياسي بالدرجة الأساس لكسب المادة ولكن بالنسب الضئيلة و(غير المقبولة) ..أما بالنسبة للتوجه الأكبر نحو عدم الأستعداد للترشيح فإن ارتفاع هذه النسبة مردها عدم توفر الفرصة في الفوز

بالإنتخاب لدى أغلبية النساء لكونهن خارج الأحزاب السياسية فتبتعد عن خوض مضمار الإنتخابات يأسا وخوفا من الفشل وقد بلغت نسبة من تتأثر بهذا السبب ما بين (٤٤-٥٠%)ليأتي سبب آخر هو قلة خبرة المرأة بالعمل السياسي ويتراوح هذا السبب ما بين (٨-٤٠%) بينما كان النسب الأقل لسبب تفرد الرجل بالعمل السياسي لتخصصه مما يؤكد ميول المرأة نحو المساواة

بالنسبة للأجابة بـ نعم /

المعطيات :

المعيار	الفئة	هل ترشحين نفسك في البرلمان او المجالس البلدية اذا سنحت لك الفرصة؟؟؟		
		نعم لتوفر صفات قيادية و قدرتي على تحمل المسؤولية و الدفاع عن بنات جنسي	لاثبات وجودي و دوري في بناء المجتمع اسوة بالرجل	نعم للحصول على الكسب المادي و الامتيازات الاخرى
التحصيل الدراسي	الاولي	٣٤.٧%	٥٥.٧%	٩.٤%
	الثانية	١٨.٩%	٦٧.٥%	١٣.٥%
	الثالثة	لا يوجد	٦٢.٥%	٣٧.٥%
المهنة	الاولي	٢٨.١%	٥٩%	١٢.٦%
	الثانية	لا يوجد	٦٦%	٣٣.٣%

جدول رقم ٩

النتائج :

فان الفئة الأولى من المعيار الدراسي، تفضل الترشيح لأعتقادها بأنها تمتلك صفات قيادية وقادرة على تمثيل بنات جنسها بنسبة تصل الى ٣٤.٧% ، أما الفئة الثانية فقد أختارت هذه الأجابة بنسبة ١٨.٩% في الوقت الذي لم تفضلها الفئة الثالثة نهائيا، وكذلك الأمر بالنسبة لمعيار المهنة الذي ذهبت نسبة قليلة من الفئة الأولى ٢٨.١% الى أختيار هذه الأجابة ولم تفضلها الفئة الثانية نهائيا .. مما يشير الى أن الأغلبية من النساء لا تجد في نفسها الكفاءة والمقدرة على قيادة المجتمع ويعود ذلك لضعف الثقة بالنفس الناتج عن عدم بناء القدرة الذاتية على المواجهة والمطالبة بالحقوق لما فرضه المجتمع من قيود تتعلق بتحديد سلوك المرأة وتطبيع دورها في الحياة أضافة الى حالة الصمت والأنابة الأجبارية في تقرير المصير الذي مرت به المراة العراقية لعقود من الزمن . تشير النسب في الجدول رقم (٩) الى أن السبب الأساسي لرغبة المرأة في ترشيح نفسها هو لأثبات وجودها أسوة بالرجل استخداما لحقها الأنساني المتمثل بالمساواة بين الجنسين المقر دوليا ودستوريا حيث بلغت (مابين (٥٥ – ٦٧) % لكافة الفئات أما بالنسبة للاختيار السلبي المتمثل عند اعتماد الإجابة بـ (نعم – للحصول على الكسب المادي والأمتيازات الأخرى) ، فقد بلغت أعلى النسب مابين (٣٣ - ٣٧ %) و كانت من حصة الفئتين الأخيرة من المعيارين الدراسي والمهنة ،ومع ذلك يبقى الأختيار الأقل حصة من غيره ولكل الفئات .ان الجدير بالملاحظة أن الفئات المتقدمة تحوي على عينات تفكر بهذه الطريقة مستعملة حقها السياسي بالدرجة

الأساس لكسب المادة و لكن بنسب قليلة تراوحت مابين (٩ – ١٣) % . كما أن هدف تحقيق الثراء السريع قد يكون من أهم الأهداف غير المعلنة لأغلبية ممثلي الشعب في هذه المرحلةخاصة مع الأمتيازات المذهلة الممنوحة لشاغلي المناصب النيابية وبذلك تعتبر تلك النسب غيرمطابقة وأدنى مما يفرضه الواقع.

بالنسبة للإجابة بـ لا:-

المعطيات :-

المعيار	الفئة	لعدم أنتمائها لحزب	لقلة خبرتها	لأن العمل السياسي من أختصاص الرجل	لخطورة الوضع الأمني
الدراسي	الأولي	%٤٤,١	%٤٠	%٧,٧	%٩,٣
	الثانية	%٤٤,٦	%٣١,٩	%١٤,٨	%٨,٥
	الثالثة	%%٤٧,٨	%١٥,٧	%٣٤,٢	%٢,٦
المهنة	الأولى	%٥٠	%٤٠,٧	%١٣	%١٠,١
	الثانية	%٥٤,١	%٨,٣	%٣٣,٣	لا يوجد

جدول رقم ١٠

ملاحظة / عدم الوصول الى نسبة ١٠٠% بسبب اهمال عدد قليل من الأستمارات التي لا تحوي أجابة على السؤال أو تتضمن أجوبة متناقضة .

النتائج:

يلاحظ من الجدول رقم (١٠) بان النسبة الاكبر من الفئة الأولى(٤٤ و ٤٠ %) من المعيار الدراسي بانها لا تملك الأستعداد للترشيح وسببها الرئيسي هو لعدم أنتمائهن لحزب يدعم هذا الترشيح ثم قلة خبرتهن في العمل السياسي .. و قد عبرت عن واقعية عندما ربطت أبتعادها عن الترشيح بعدم انتمائها لأحد الأحزاب مما يسبب فشلها. اما نسب اجابات الفئة الثانية (ذات التعليم المتوسط) والثالثة (الأمية والبتدائية) من المعيار الدراسي، فلا تختلف كثيرا عن ما ذهبت اليه الفئة الأولى لأن النسبة الأكبر منها بينت عدم استعدادها للترشيح ومعتمدة ذات المبررات .و بالنسبة للفئة الأولى من معيار المهنة الخاصة بالموظفات والطالبات والفئة الثانية الخاصة بربات البيوت فأنها توازي الفئات الثلاث وفق المعيار العلمي من حيث عدم التوجه للترشيح بنسبة تتجاوز النصف والسبب الغالب كان لعدم الأنتماء لحزب يدعمها قلة خبرتها بالعمل السياسي

رابعا : مدى تحقيق المرأة البرلمانية لطموح المرأة في أيصال صوتها والمطالبة بحقوقها.

السؤال التاسع /هل تحقق المراة البرلمانية الحالية طموحك في ايصال صوتك و المطالبة بحقوقك؟؟؟؟؟

المعطيات :

المعيار	الفئة	نعم	لا	المجموع
التحصيل الدراسي نعم : ٦١% لا : ٣٨,٩%	الأولى	%٥٨	%٤٢	%١٠٠
	الثانية	%٦١,٩	%٣٣,٣	%٩٥,٢
	الثالثة	%٦٨	%٣١,٤	%٩٩,٤

المهنة نعم : ٦٠,٤% لا : ٣٨,٧ %	الأولى	٥٩,٢%	٣٩,٨%	٩٩%
	الثانية	٧٣,٣%		

جدول رقم١١

ملاحظة / عدم الوصول الى نسبة ١٠٠% بسبب اهمال عدد قليل من الأستمارات التي لا تحوي أجابة على السؤال أو تتضمن أجوبة متناقضة.

بالنسبة للأجابة بـ نعم:

المعيار	الفئة	جيد جدا	جيد	متوسط	ضعيف
التحصيل الدراسي ٦١%	الاولي	٥%	٢٤.٦%	٤٤%	٢٦.١١%
	الثانية	١٩.٢%	١٥.٣%	٣٨.٤%	٢٦.٩%
	الثالثة	١٦.٢%	٤٣.٣%	٢٤.٣%	١٦.٢%
معيار المهنة ٥٦.٤%	الاولي	١٠.٩%	٢٢.٣%	٤٠.٧%	٢٥.٨%
	الثانية	٤.٥%	٥٤.٥%	٢٧.٢%	١٣.٦%

جدول رقم ١٢

بالنسبة لأجابة بـ لا:

المعيار	الفئة	لقلة خبرة أغلبية عضوات مجلس النواب	لأنها تمثل ارادة الحزب الذي تنتمي اليه	لعدم كفائتها العلمية
التحصيل الدراسي	الأولى	٤٨,٩%	٣٥%	١٥,٤%
	الثانية	٤٢,٨%	٣٢,١%	٢٥%
	الثالثة	٥٨,٨%	٢٣,٥%	١٧,٦%
المهنة	الأولى	٤٨,٨%	٣٤%	١٧%
	الثانية	٥٠%	٢٥%	٢٥%

جدول رقم ١٣

النتائج :

ان لتقييم اداء المراة البرلمانية لطموح النساء العراقيات و كما هو موضح في الجدول رقم (١١) ،فقد تراوحت نسبة الإيجاب حول تحقيق المرأة البرلمانية للطموح ما بين (٦٠ – ٦١ %) لكل المعيارين بينما بلغت نسبة من نفت اعتقادها بذلك ٣٨% لكل من المعيارين ،ويلاحظ ان هذه النسب تبدأ تتناسب عكسيا بزيادة المستوى الدراسي والثقافي وكما مبين بالجدول رقم (١٢) وكانت نسب المتوسط هي الأرجح لدى معظم المتجاوبات أما من كانت متشائمة حول اداء المرأة البرلمانية فقد تارجحت أسباب ذلك ما بين قلة خبرتها بالسياسي وأعلى نسبة (٥٨%) أو لإنها تمثل ارادة حزبها وأعلى نسبة (٣٤%) ولم تحصل عدم الكفاية العلمية سوى على نسب متدنية من الإختيار أعلاها (٢٥%) و حسب ما مثبت في الجدول رقم (١٣) .ان اعتماد السبب الأكثر اختيارا وهو قلة خبرة أعضاء البرلمان من النساء يعني أن أداء المرأة في البرلمان لم يكن بمستوى طموح المراقبات من بنات جنسها وأعطت انطباعا بعدم امكانيتها وخبرتها ولكن هذا لا يعني خلو البرلمان من أصوات نسائية حاولت عكس معاناة المرأة ولكن التوجهات العامة فيه

كانت تبتعد وتنشغل بقضايا أكبر تأثيرا حسب التقديرات ، خانقة بذلك لصوت المرأة وطموحها وتهميشها لنفسها وهذا ما كان واضحا عند مراقبة جلسات البرلمان وعدم وضع بصمتها على قراراته الأستراتيجية والمهمة أيضا .

خامسا / ويتضمن الوعي بالكوتة كنسبة لضمان تمثيل المرأة :-

السؤال العاشر / هل تعتقدين ان تحديد نسبة الكوتة لتمثيل المراة في البرلمان ضروري للحصول على مقعد نيابي؟؟؟

المعطيات:-

المعيار	الفئة	نعم	لا	المجموع
التحصيل الدراسي نعم / ٦٢,٥% لا / ٣٧,٥ %	الأولى	٦٣,٨%	٣١,٩%	٩٥,٧%
	الثانية	٥٧,٧%	٣٥,٤%	٩٣%
	الثالثة	٤٣,٦%	٥٢,٧%	٩٦,٣%
المهنة نعم / ٥٩,٤% لا / ٣٦,٢ %	الأولى	٦٢,٢%	٣١,٨%	٩٤%
	الثانية	٢٢,٥%	٧٠,٩%	٩٣,٤%

جدول رقم ١٤

ملاحظة / أن عدم الوصول الى نسبة ١٠٠% بسبب اهمال عدد قليل من الأستمارات التي لا تحوي أجابة على السؤال أو تتضمن أجوبة متناقضة

تحليل النتائج :

يلاحظ من الجدول رقم (١٤) ، أن نسبة ٦٣% و ٥٧% من الفئتين ١,٢ من معيار التحصيل الدراسي تجد أن نظام الكوتة ضروري لتتمكن المراة من الحصول على مقعد نيابي بينما نسبة ٤٣% من الفئة الثالثة تميل الى عدم الأعتقاد بذلك ويمكن تفسير الأمرالى أن الاستيعاب لمفهوم نظام الكوتة كان حسب المستوى الثقافي للمتلقي و ليس حسب التحصيل الدراسي ، كما يتضح بان نسبة ٦٢% و ٢٢% من معيار المهنة كانت تفضل نظام الكوتة وهذا طبيعي لأن الأغلب من ذوات التعليم المتقدم والمتوسط .. ولا يثير الأستغراب ما ذهبت اليه الفئة الثانية من هذا المعيار(ربات البيوت) حيث وجدت الأغلبية منها عدم الجدوى من نظام الكوتة مما يعني عدم فهمها لمغزى هذا التوجه في ظل المرحلة الراهنة.. أو عدم أستيعابها لما تم توضيحه من قبل الفريق حول معنى الكوتة وأسبابها . أن نسبة ٦٣% و ٥٧% من الفئتين ١,٢ من معيار التحصيل الدراسي تجد أن نظام الكوتة ضروري لتتمكن المراة من الحصول على مقعد نيابي بينما نسبة ٤٣% من الفئة الثالثة تميل الى عدم الأعتقاد بذلك ويمكن تفسير الأمر أن أستيعاب مفهوم نظام الكوتة كان حسب المستوى الثقافي للمتلقي و ليس حسب التحصيل الدراسي ، كما يتضح بان نسبة ٦٢% و ٢٢% من معيار المهنة كانت تفضل نظام الكوتة وهذا طبيعي لأن الأغلبية من ذوات التعليم المتقدم والمتوسط .. ولا يثير الأستغراب ما ذهبت اليه الفئة الثانية من هذا المعيار(ربات البيوت) حيث وجدت الأغلبية منها عدم الجدوى من نظام الكوتة مما يعني عدم فهمها لمغزى هذا التوجه في ظل

المرحلة الراهنة.. أو عدم أستيعابها لما تم توضيحه من قبل الفريق حول معنى الكوتة وأسبابها .

في حالة الاجابة بنعم :-

المعيار	الفئة	لان الاحزاب لا تدرج نساء في قوائمها الا لانها مجبرة على ذلك وفق قانون الانتخابات	لضمان تمثيل نسوي في السلطة المخولة بصنع القرار.	لأن الكوتة تعتبر مشروع لاعداد امراة قيادية مستقبلا
التحصيل الدراسي	الأولى	%٣٦.٣	%٢٩.٩	%٣٦.٣
	الثانية	%٢٩	%٣٠.٩	%٢٩
	الثالثة	%١٦.٦	%٢٠.٨	%١٦.٦
المهنة	الأولى	%٥٠	%٢٩.٣	%٣٢.٨
	الثانية	%٥٤,١	%٢٨.٥	%٢٨.٥

جدول رقم ١٥

النتائج :-

من ملاحظة الجدول رقم (١٥)يعتبر الاختيار بان (الكوتة تعتبر مشروع للاعداد امراة قيادية مستقبلا) اختيارا منطقيا ولا يوصف بالمثالي لأن أستخدام الكوتا أصلا لا يوصلنا الى الحالة المثالية وكانت اعلى نسبة من العينة التي اختارته هي (٣٦%) و يدل ذلك الى قلة الفهم و الاستيعاب بالنسبة لكافة الفئات حول أسباب اللجوء الى استخدام الكوتة للتمثيل النسوى بشكل يساعد على تحديد أهدافها خاصة وأن الأجابات كانت ردود فعل سريعة وآنية بعد توضيحه لهم من قبل فريق العمل

كما ان الأختيار (نعم لضمان تمثيل نسوي في السلطة المخولة بصنع القرار) تم من قبل (٣٠%) من العينة ولكافة الفئات وتقترب نسبه الى نسب الأول لأنه يمكن اعتباره أحد أسباب اللجوء الى الكوتة .علما أن السببين آنفي الذكر والمؤديان الى أستخدام الكوتة يدلان على عدم تمكين المرأة ثقافيا ومجتمعيا وسيلسيا وأقتصاديا لقيادة المجتمع وعدم استعداد المجتمع الذكوري لتقبلها دون الأذعان لكلمة القانون وكما سيتم تفصيله لاحقا حيث لا يشترك في تمكينها وتأهيلها بشكل فعلي وجاد ويرضخ للمفاهيم المترسخة في مفاهيمه الخاصة بدور المرأة النمطي والمحدود .

و بالنسبة للاختيار (لأن الأحزاب لا تدرج نساء في قوائمها الا لأنها مجبرة على تحقيق هذه النسبة وفق النظام الأنتخابي) ويمثل هذا المعيار تعبير عن واقع تهميش المرأة المستقلة من قبل الاحزاب السياسية، وهو آخر ثلاثة أسباب أدت الى الكوتة وحصل على نسب تفوق السببين أعلاه . وتميل نسب كافة الفئات الى التصاعد في أختيار هذه الأجابة عن سابقتيها والتي تعتبر أكثر واقعية وتشير الى الأيمان بعدم أتخاذ الأحزاب موقفا مؤيدا لأهمية مشاركة المرأة في صنع القرار وقلة فرص المراة المستقلة في ان تصل الى البرلمان .

بالنسبة للأجابة بـ لا:

المعيار	الفئة	لأن الكوتة تؤدي الى صعود نساء غير مؤهلات	لأن المرأة غير قادرة علة المطالبة بحقوقها
العلمي	الأولي	٦٢%	٣٥,٤%
	الثانية	٥٢%	٤٧%
	الثالثة	٦٥,٥%	٣٤,٤%
المهنة	الأولي	٦١,٣%	٣٨,٦%
	الثانية	٥٩%	٤٠,٩%

جدول رقم ١٦

النتائج :

نؤكد التنويه بأن ٩٩% من النساء المستهدفات عموما لم تسمع بنظام الكوتة وأن سمعت فلا تعرف مغزاه ومعناه وتم الأجابة على هذا الجزء من الاستبيان بعد شرح وتوضيح معنى ونسبة الكوتة المقررة في الدستورمن قبل فريق الدراسة، فجاءت الأجابة كرد فعل آني لما تم استيعابه في ساعة ملئ الأستمارة دون الخوض أو التأمل من قبلهن بكافة معطيات هذا النظام .. والأمر الأيجابي أنه تم ايصال معلومة بسيطة عن نظام الكوتة لتلك الشرائح . مما أدى الى تحقق النسب المبينة في الجدول رقم (١٦) ممن لا تؤيد الكوتة أما الأسباب المؤشرة فرجحت الكفة في ان اللجوء الى الكوتة يؤدي الى صعود نساء مؤهلات الى مراكز صنع القرار مما يؤكد النتائج السابقة بأن المرأة تتوقف كثيرا أمام أداء أمرأة مثلها وتشك بفاعلية هذا الأداء لعدم تمكين المرأة عموما .

سادسا / مدى أعتقاد المرأة بأمكانية فوزها في الأنتخابات في حالة تمثيلها خارج الكوته.

السؤال الحادي عشر / هل تعتقدين بان المراة يمكن ان تفوز في الانتخابات في حال تمثيلها خارج الكوتة المقررة؟؟؟

المعطيات :

المعيار	الفئة	نعم	لا	المجموع
الدراسي نعم: ٤٥% لا : ٥١%	الأولي	٤١%	٥٥%	٩٦%
	الثانية	٤٥,٨%	٥٠%	٩٥,٨%
	الثالثة	٤٨,٢%	٥٠%	٩٨,٢%
المهنة نعم : ٥١%	الأولي	٤١,٧%	٥٦%	٩٧,٧%
	الثانية	٦١%	٣٥,٤%	٩٦,٤%

لا : ٤٥%				

جدول رقم ١٦

ملاحظة / عدم الوصول الى نسبة ١٠٠% بسبب اهمال عدد قليل من الأستمارات التي لا تحوي أجابة على السؤال أو تتضمن أجوبة متناقضة .

النتائج :

اما بالنسبة لمدى تفاؤل المراة بأمكانية فوزها في الأنتخابات في حالة تمثيلها خارج الكوته. فإن من لا تعتقد بامكانية ذلك قد تراوحت نسبهن ما بين (٥٠-٥٦%) ولكافة الفئات ما عدا فئة ربات البيوت التي كانت النسبة الأكبر (٦١%) من تظن ان المرأةيمكن ان تفوز بدون استخدام نظام الكوتة وان دل على شئ فإن كافة النسب تؤشر على عدم وجود أية ثقافة أو أي اطلاع للمرأة العادية عن نظام الكوتة (انظر الجدول رقم ١٦)، لأن التجربة أثبتت عدم امكانية وصول المرأة بدون فرض أمر وصولها بموجب نظام الكوتة وبقوة القانون.

سابعا / توقعات النساء فيما إذا ستكون الدورة الأنتخابية المقبلة أفضل من السابقة بالنسبة للمرشحات

السؤال الثاني عشر/ هل تتوقعين بان الدورة الانتخابية المقبلة افضل من المرحلة السابقة بالنسبة لنوعية النساء المنتخبات؟؟؟؟

المعطيات :-

المعيار	الفئة	متفائلة بنسبة :	غير متفائلة بنسبة	المجموع
التحصيل الدراسي	الأولى	٥٩%	٤٠%	٩٩%
	الثانية	٥٦%	٤١%	٩٧%
	الثالثة	٦٠,٧٥%	٣٥%	٩٥,٧%
المهنة	الأولى	٥٩,٦٥	٣٩%	٩٨,٦%
	الثانية	٥٠%	٥٠%	١٠٠%

جدول رقم ١٧

ملاحظة / أن عدم الوصول الى نسبة ١٠٠% بسبب اهمال عدد قليل من الأستمارات التي لا تحوي أجابة على السؤال أو تتضمن أجوبة متناقضة .

النتائج :

أن المعطيات أعلاه تشير الى أن متوسط تفاؤل المرأة العراقية حول مستقبل ترشيح وتمثيل المرأة في الدورة الأنتخابية المقبلة تجاوز ٥٠% . . ولكن هذه النسبة لا تتفق وما توجهت اليه النساء من توجس وسلبية في أجاباتهن على الأسئلة ..مما يدل على الأزدواجية في الرأي فيتاكد لدينا ان نسبة كبيرة من نساء العينة تضطرب ولا تجد استقرارا في تقييم واقعها السياسي .

الفصل الثالث

مقارنة بين نتائج الأستقراء ونتائج انتخاب مجالس المحافظات /٢٠٠٩

لغرض أجراء دراسة أكثر واقعية والتأكد من منطقية النتائج التي أدى اليها الأستقراء موضوع البحث لا بد من التطرق الى حصة المرأة من نتائج أنتخابات مجالس المحافظات التي جرت بتاريخ ٢٠٠٩/١/٣١ أستنادا لقانون انتخاب مجالس المحافظات والقضية والنواحي رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨ وأسلوب التعاطي مع هذا الموضوع من قبل المفوضية العليا للأنتخابات والكتل السياسية وترجمتها على معطيات الساحة السياسية وقياس درجة وعي المرأة السياسي التي توصلت اليها نتائج الدراسة وكما مبين في ادناه :-

اولا :نتائج الأنتخابات ومدلولاتها :

ان أسلوب تطبيق المادة ١٣/ف- ثانيا من قانون أنتخاب مجالس المحافظات آنف الذكر والخاصة بمعالجة الترشيح والتمثيل النسوي .يفهم منه للوهلة الأولى أن هذه المادة تتعلق بمنح نسبة لتمثيل النساء حيث تشترط أن يكون في نهاية كل ثلاث فائزين امرأة واحدة بغض النظر عن الرجال الفائزين ولكن عند التطبيق (فأن التمثيل النسوي كان شكليا وخاضعا لأحكام تبتعد عن الهدف لأن أغلب الكتل عندما ألتزمت بهذا الشرط منحت مقاعد للنساء المرشحات لتحقق نسبته بغض النظر عن الأصوات التي حصلن عليها والتي تشير أعدادها الى عدم دخول المرأة بمنافسة حقيقية مع الرجل (حيث حصلت أحدى النساء على مقعد في مجلس محافظة كربلاء رغم حصولها على ٦٥ صوت فقط) ويعني ذلك أنه قد تصل نساء لسن بمستوى الطموح الى مراكز صنع القرار ..وتهميش دور رجال قد يكونون أجدى نفعا وتحقيقا لمصلحة المواطن .. ومما أدى الى التطبيق الشكلي للمادة عدم تضمن القانون نص يحدد آلية يجنب من خلالها الوقوع في شرك هذه السلبيات كما أن المفوضية العليا للانتخابات لم تكن موفقة بوضع تعليمات وسياقات مناسبة ..

وتعتبر هذه النتيجة منسجمة مع توجهات وآرء النساء التي سجلت من الأستقراء والمؤكدة على عدم ميل المرأة الى الأشتراك في الأنتخاب بنسبة كبيرة وهذا أثر على نسبة الأصوات الممنوحة للمرشحات ومع ذلك فأن الكثير من المقترعات لا تفضل أنتخاب امراة مثلها وقد سبق أن حددت أسباب ذلك .. أذن يعزى التباين الكبير بين المرشحين والمرشحات من حيث عدد الأصوات الى عدم تمكين المرأة بأسبابه الكثيرة التي تعزى أغلبها الى الأفكار النمطية أولا والمؤثرات الخارجية بكل حيثياتها الراهنة التي تم تفصيلها آنفا ثانيا ..

ثانيا :تطبيق الكوتة وتأثيراتها:

يلاحظ بان (٩) محافظات من أصل (١٤) قد حققت نسبة الكوتة أو تجاوزتها بقليل . ورغم ان قانون انتخاب مجالس المحافظات موضوع البحث لم يتضمن ضرورة حصول النساء على نسبة ٢٥% على الأقل صراحة ولكنه حدد وفق المادة ١٣ / ف- ثانيا الى ان أمرأة في نهاية كل ثلاث رجال هي التقدير الأقل مما لا ينسجم وطموح المراة ، ولا تحقق أعلى نسبة للكوتة تشريعا وتطبيقا خاصة وأن نسبتها في المجتمع تضاهي الرجل وتصل الى ٥٥% وأثبتت لنا التجربة الأخيرة عدم نجاح المرأة خارج الكوتة وبشكل مستقل عن الكتل السياسية التي

فرض عليها القانون تطبيقها حيث لم ترشح للتمثيل بشكل مستقل في مجالس المحافظات كافة سوى ثلات نساء في كل من (بغداد وصلاح الدين والبصرة) ولم تفز أي منهن وكانت نسبة الأصوات قليلةجدا حيث تتراوح أعدادها بين (٤ و٢١) صوت فقط .. ورغم انفتاح محافظة بغداد عن سواها لكونها العاصمة ولكن لم تتميزبهذا الأمر أما باقي المحافظات فلم ترشح أية أمرأة أصلا.وبالنسبة للرجال المستقلين فلم يفزسوى (٣) رجال في كل من بغداد ونينوى وكربلاء ويعود السبب الى دور الأحزاب والكتل في دعم المرشح كما نوهنا .

الفصل الرابع
الاستنتاجات و التوصيات و المقترحات

اولا : الاستنتاجات :-

١- وجود فجوة كبيرة بين حصول المرأة على حق الانتخاب و بين ممارستها لهذا الحق و تأثيرها في مراكز صنع القرار السياسي وعدم وجود مساحات ملموسة بالوعي السياسي والأجتماعي ما بين المرأة المتقدمة دراسيا والمثقفة وبين المرأة ذات المستويات المتواضعة بالتعليم و المقصود عدم وصول مستوى الوعي السياسي للأولى الى المستوى الذي يلبي طموح المرحلة أو يوائم الحصيلة العلمية والثقافية التي تجمعت في كيانها الفكري .

٢- الانتهاك و العنف في التمتع بالحق السياسي والذي شجع عليه سلبية المرأة بقبول هذا التمييز والتسليم به، فقد أظهرت الدراسة النقص الحاد في وعي وادراك شريحة المتعلمات و العاملات بالحقوق السياسية للمرأة وأهمية ممارستها لأحداث التحول في المجتمع وضمان باقي الحقوق، و الذي يعكس ضعف تقديرهن لأهمية الاختيار عند ممارسة الحق الانتخابي.. أما المستويات الأدنى علميا ومهنيا فهن أقل حظا في التفاعل مع الواقع السياسي . إضافة إلى اتصاف ربة البيت وغير المتعلمة بالتبعية للرجل في قراراتها الخاصة بالتوجه إلى صناديق الاقتراع واعتباره المسئول المطلق عن قناعاتها.

٣- إن اللجوء إلى الكوتة بكل محاذيره الخاصة بصعوبة التطبيق من حيث الكم والنوع أثبت أهميته ليس في العراق وحسب وانما حتى في مجتمعاتنا العربية عموما لأشتراك المرأة العربية في ذات الهموم والمعاناة بسبب وحدة المفاهيم والسلوكيات النمطية الخاصة بالمرأة ... وبرغم استخدام الكوتة فقد كانت نتائج انتخاب مجالس المحافظات دليلا على الفشل بدون الكوتة لعدم إمكانية الوصول إلى نسبتها في كافة المحافظات حيث حققت ٩ محافظات من أصل ١٤ فقط تلك النسبة وبرغم فرضها بقانون مما يدل على وجود انتهاك غير معلن لحقوق المرأة المقرة دستوريا من قبل منفذي القانون .

٤- أن فاعلية وتأثيرالمراة في مجرى الأحداث لا يوازي تأثير الرجل بسبب سيطرة الأنماط الاجتماعية التي تمنح الرجل الوصايا على المجتمع وإدارة قنواته الرئيسية وتعيب على المرأة صوتها إذا ما طالبت بحقوقها ، فعليها أن لا تسمح لأي كان من أن يسلبها هذا الحق في التأثير ورسم السياسات وشجع على ذلك

وجود عامل القصور الذاتي لدى المرأة في تحقيق النهوض بها من الواقع الذي تعيش، كما إن نصرة المرأة للمرأة لاتكفي للنهوض بحالها في المجتمع ألذكوري" بسبب سلبية المراة في المشاركة كناخبة . فكون المجتمع العراقي هو "مجتمع ذكوري" في ثقافته، ولا يفسح المجال أمام المرأة لأخذ دورها، متناسيا أن المرأة العربية تشكل نصف يؤدي إلى وجود حالة عنف ملموس من نتائجه ضد اتخاذ المرأة دورها الطبيعي في المجتمع كجزء رئيسي منه .

٥- ان اندفاع المرأة للاقتراع و ممارسة حقها في المشاركة كان بعيدا عن وعي منها بمصلحتها وتحقيق ذاتها و الذي ادى الى ان يصب هذا الجهد في خانة تهميش المراة من ناحية فعلية و ازدياد اللغة الدعائي الدعائية و الخطابية لمصلحتها من الناحية الديكورية فقط استكمالا للشكل الديمقراطي ، كما لوحظ وجود مؤثرات خارجية تضعف من أيمان المرأة وأرادتها في أستخدام حقها السياسي لغرض المساهمة في التغيير فنسبة معينة منها متأثرة بشكل ملحوظ بالسلبيات التي تظهر على الساحة السياسية وتختار دورا سلبيا بالابتعاد دون المواجهة ومحاولة التأثير..

٦- التركيز على مبدأ المساواة بين الجنسين كان الهدف الاسمي من ممارسة حق الانتخاب و الترشيح للكثير من النساء رغم محدودية ثقافتها السياسية و الذي يعكس روح الإصرار و التحدي للمرأة في إثبات وجودها ككيان فاعل مع الرجل .

ثانيا : المقترحات و التوصيات :-

ان مثلث التاءات (توعية ، تمكين ، تنمية) كفيلة بأن تأخذ بيد المراة نحو المشاركة الحقيقية ، لأن بدون التوعية بالحقوق المقرة دوليا و دستوريا وعدم أكتساب المعرفة و المهارات و تقنيات الاداء ، وبدون تمكين المرأة و تحقيق المساواة بين الجنسين ،و اهمال دور المراة في التنمية البشرية ، سوف تؤدي الى تهميش دورها و بالتالي حرمانها من اهم حقوقها الانسانية وهي ممارسة حقوقها السياسية ،لذلك نوصي بالاتي :-

١- أن تمكين المرأة وإسهامها الكامل والمتكافئ في كافة نشاطات المجتمع، بما في ذلك الإسهام في صنع القرار وممارسة السلطة ، أساسي لتحقيق المساواة والتنمية والسلام و من خلال إطلاق برامج وإعداد استراتيجية حكومية خاصة لتمكين المرأة وبناء قدراتها وتطوير مهاراتها في جانب المشاركة السياسية وخصوصا حقها في الإنتخابات (كناخبة ومرشحة).

٢- وضع برامج تثقيفية أو أطر تفصيلية للارتقاء بمستوى حقوق المرأة وتعزيزها في المجتمع على صعيد القانون والممارسة ، وبالتالي لتأصيل تلك الحقوق وتجذيرها لتأخذ مداها التدريجي التطوري كنواة جديدة لإعادة بناء المجتمع ، مع الأخذ بالحسبان إفساح المجال أمام تحرير طاقات كامنة لم تأخذ فرصها بسبب انتهاك حقوقها في تلك الفرص بسبب هيمنة إرادة الأحزاب والكتل السياسية على مجرى العمليات انتخابية ورفع الأسماء وانتقاء من يلبي تلك الإرادات بعيدا عن العلمية والمنهجية في التعامل مع قضايا .

٣- تبني الوزارات المعنية (وزارة حقوق الإنسان ووزارة الدولة لشؤون المرأة ، الثقافة) بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني تنظيم وتنفيذ برامج توعية موسعة للشرائح ذات المستوى الثقافي المتدني لكلا الجنسين عن أهمية ممارسة المرأة لحقها السياسي وأهمية دور الرجل في تمكين المرأة من تلك الحقوق .

٤- على المفوضية العليا للإنتخابات ان تضع الية تطبيق عادلة للقانون الانتخابي ، لضمان حق المراة ،لإن الإخفاق في تفسير القانون الذي يقر نظام الكوتة للمرأة و انتهاج الية خاطئة تؤدي الى ضياع الحقوق . ونقترح اعادة تنظيم آلية تطبيق توزيع المقاعد الإنتخابية وفقا للتفسير الصحيح لتطبيق نظام الكوتة والهدف من تطبيقه بما يضمن حصول مرشحات كافة الدوائر الإنتخابية على نسبة ٢٥% على الأقل والإستفادة من الأخطاء القانونية الحاصلة في انتخاب مجالس المحافظات في ٢٠٠٨/١/٣١ و تفاديها.

٥- قيام وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي بتضمين استراتيجيتها خطط للتنمية السياسية لشريحة الشباب في المراحل الثانوية والجامعية من خلال اطلاق وتنفيذ المناهج التثقيفية المتضمنة توعية بحقوق المواطنة و الحقوق الإنسانية للمرأة خاصة ،أهميتها في رسم خريطة البلد السياسية والعامة .

٦- اعتماد الدولة استراتيجية تضمن من خلالها التشجيع وإتاحة الفرص للإمكانيات العلمية والتكنوقراطية المنتشرة في مؤسسات الدولة المختلفة وخاصة التعليمية للدخول الى العملية السياسية والمشاركة في صنعها من خلال دعمهم ماديا ودعوتهم في المؤتمرات المهمة وزجهم الى الحياة السياسية حيث يقف امام الكثير منهم عائق الإستقلالية وعدم الإرتباط بمكون حزبي وكما قادتنا اليه نتائج هذه الدراسة ونخص بالذكر المتمكنات من النساء حيث لم يظهر على الساحة السياسية لحد الآن شخصيات نسائية مؤثرة في العمل السياسي .